جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الآداب واللغات
قسم الآداب واللغة العربية

مذكرة ماستر

الميدان: لغة وأدب عربي

فرع: دراسات لغوية

تخصص: لسانيات عربية

رقم المذكرة: ع/25

إعداد الطالبة:
ليندة رحيم

ضرائر الشعر في النحو العربي
بين القدامى والمحدثين

لجنة المناقشة:

حمدي منصور جودي	أ. مح أ	بسكرة	رئيس
صلاح الدين ملاوي	أ. د.	بسكرة	مقرر ومشرفا
امين ملاوي	أ. د.	بسكرة	مناقش

السنة الجامعية: 2022-2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شُكر وتَقدير

بداية نحمد الله عز وجل الذي أعاننا ومهد لنا الدرب لنصل بعونه ورعايته

إلى ما نحن عليه الآن.

لا يسعني بعد الإنتهاء من إعداد هذا البحث إلاَّ أن أتقدَّم بجزيل الشكر

وعظيم الامتنان إلى أستاذي الفاضل

الدكتور: أ.د صلاح الدين ملاوي

الذي تفضَّل علي بالإشراف على هذا البحث، حيث قدمَّ لي كل النصح والإرشاد

طيلة فترة الإعداد فله مني كل الشكر والتقدير

وأقدم كل الاحترام لكل موظفي وأساتذة وعمال قسم الآداب واللغة العربية

كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدني

وقدَّم يد العون لي

إهداء

اهدي تخرجي هذا إلى من علمني العطاء ... وإلى من أحمله اسمه بكل افتخار ...

وأرجو من الله أن يمد في عمرك ... لترى ثمارًا قد حان وقت قطافها بعد طول انتظار..... أبي الغالي.

إلى ملاكي في الحياة ... وإلى معنى الحب والحنان والتفاني ... وإلى بسمة الجمال وأمل الحياة .... من كان دعائها سر نجاحي ... أغلى الناس ... أمي الرائعة.

إلى من منهم تعلمت المثابرة والاجتهاد ... إلى من بهم أكبر وعليهم أعتمد... إلى من بوجودهم أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها... إخوتي وسندي.

إلى من لهن الفضل في تشجيعي وتحفيزي... إلى من سرت معهن في دروب الحياة السعيدة الحزينة ... وتميزوا بالعطاء والوفاء ... أخواتي وحبيباتي.

الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، والصلاة والسلام على عبده ورسوله محمد، وعلى أصحابه ومن سلك سبيله واهتدى بهداه، إلى يوم الدين، أمَّا بعد:

"الضرورة الشعرية" مصطلح يطلقه النحاة والنقاد العرب على عديد من الظواهر اللغوية المختلفة، التي نجدها موزعة في أبواب النحو والصرف معًا، ونجدها كذلك في كتب النقد الأدبي القديم، فقد ظنَّ النحاة والنقاد أنَّ الوزن والقافية في الشعر يلجئان الشاعر إلى ارتكاب ما هو غير مألوف في النظام اللغوي .

وقد اختلف النحاة القدامى في مفهوم " الضرورة الشعرية" اختلافا غير قليل، فذهب بعضهم إلى إطلاقها على كل ما جاء في الشعر، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا ، وفيهم من انتهى إلى أن ما يسميه النحاة ضرورة ما هو إلا خطأ، ومحاولة الاعتذار عنه تكلف لا داعي له ، ومنهم من رأى أنها شذوذ أو رخصة .

وانتقل هذا الاختلاف من النحاة القدامى إلى الدارسين المحدثين ، ففسروا هذه الظاهرة تفسيرًا لغويًا ، وأوضحوا سبب لجوء النحاة القدامى إليها واستعمالها في أشعارهم، بقصد أو بدون قصد، فمنهم من ألَّف فيها كتابا ، ومنهم من خصَّها بمبحث ، ومنهم من أفردها بدراسة .

وقد رأينا في هذا البحث، أن نخصه بالحديث عن " ضرائر الشعر" ومفهومها عند النحاة القدامى وتطورها عند الدارسين المحدثين ، فأتى بحثنا موسومًا ب " **ضرائر الشعر في النحو العربي بين القدامى والمحدثين** " .

وهذا الأخير دعانا إلى طرح التساؤلات الآتية :

- هل يمكن إدراج الزيادة والنقصان في بنية الشعر إلى ما يسمى ضرورة شعرية؟
- ما هي الأسباب التي تجعل الشاعر يلجئ لها ؟

- هل هي رخص أعطيت للشعراء في مخافة القاعدة النحوية ؟
- ما موقف الباحثين المحدثين منها ؟ وهل جوزوها في الشعر ؟

وسنحاول إماطة اللثام عن هذه التساؤلات في هذه الورقة البحثية إن شاء الله .

وقد تضافرت جملة من الأسباب لاختيار هذا الموضوع :

- الرغبة في البحث في الضرائر الشعرية والإطلاع عليها .
- محاولة دراسة وتفسير الاختلافات حول مفهوم الضرورة الشعرية .
- عرض آراء الباحثين المحدثين في الضرورة الشعرية .
- محاولة الوصول إلى موازنة بين آراء القدامى والمحدثين في الضرورة .
- إيجاد نقاط تلاق بين التراث اللغوي العربي القديم والدرس اللغوي الحديث .

يهدف البحث إلى إبراز ما يأتي :

- مدى إدراك علمائنا القدامى خصوصية اللغة الشعرية واختلافها عن لغة النثر .

- أنَّ الضرورة الشعرية عند علمائنا ليست من باب الخطأ، بل تجيء وفق مستوى لغوي معين.
- أنَّ الضرورة لا تفسر بالحاجة على المحافظة على الوزن والقافية، بل بما يتطلب المعنى المراد التعبير عنه.

- عرض آراء الباحثين المحدثين حول الضرورة، فهناك من قدمها وفقا لمفهوم القدامى، وهناك من أضاف للقديم رأيًا جديدًا.

وقد عالجنا هذا الموضوع وفق خطة بحث مكونة من: مقدمة و ثلاثة فصول وخاتمة.

أمَّا الفصل الأول، فتطرقنا فيه أولاً إلى مفهوم الضرورة الشعرية من الناحية اللغوية والاصطلاحية، ثم تناولنا أنواعها (الزيادة، الحذف، التغيير)، وبعد ذلك ميزنا بين المصطلحات القريبة من الضرورة الشعرية: كالاطراد والشذوذ.

أمّا الفصل الثاني، فيتناول آراء النحاة القدامى في الضرورة الشعرية: كرأي الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 170هـ)، وسيبويه(ت 180هـ)، والمبرّد(ت286هـ)، وابن مالك.

أما الفصل الأخير، فيتناول أراء الباحثين المحدثين في الضرورة الشعرية، وموقفهم منها، ومن استعمال النحاة القدامى وترخيصهم لها.

والمنهج هو الركيزة الأساسية لأي عمل فكري مهما كان نوعه، فقد اعتمدنا في هذا البحث على:

المنهج الوصفي: عمدنا فيه إلى جمع المادة العلمية وتفسيرها، وتحليلها، وتفصيل الآراء النحوية فيها وهو المنهج السائد في الدراسات اللغوية والنحوية المعاصرة.

وساعد المنهج الوصفي المنهج التاريخي، لتعقب هذه الظاهرة اللغوية وتطورها من القديم إلى الحديث، وكذا المنهج المقارن، للموازنة بين آراء النحاة القدامى والدارسين المحدثين لمحاولة إيجاد نقاط تلاق بين تلك الآراء.

واستندنا في دراستنا إلى بعض المصادر والمراجع التي سهلت علينا جمع المعلومات وتدوينها:

- ضرائر الشعر لابن عصفور الأشبيلي.

- الخصائص لابن جني، والكتاب لسيبويه.
- لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية لحماسة عبد اللطيف.
- الضرورة الشعرية دراسة أسلوبية لإبراهيم محمد.

وفي الأخير لا يسعني إلَّا أن أتقدم بالشكر الجزيل وكل التقدير إلى أستاذي الفاضل: (**أ.د صلاح الدين ملاوي**) الذي كان مديد العون، شديد الفضل، فله حق الشكر بما أسداه إلي من مساعدة.

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت، وإليه أنيب.

الفصل الأول

الضرورة الشعرية مفهومها وأنواعها

جوّز النحاة للشعراء مخالفة القاعدة النحوية في أشعارهم، والتمسوا لهم الأعذار التي تضطرهم لذلك، وسمّوا هذا المفهوم بالضرورة الشعرية، وسمحت الضرورة الشعرية للشاعر ما لا يجوز للناثر أو المتكلم، وذلك لأنّ الشاعر يحلق في فضاء رحيب من الخيال غير ملتزم بقيود اللغة وقواعدها.

ولعلّ من نافلة القول، أنّ أكابر النحاة و العلماء قالوا بالضرورة الشعرية، رغم أنهم لم يصرحوا بالمصطلح وأشاروا إليه إشارة، لكن ثمة ما يشبه الاتفاق على أنّ للشعر لغة خاصة تميزه عن لغة النثر، فما مفهوم الضرورة الشعرية؟ وما أنواعها؟

أولاً: مفهوم الضرورة الشعرية

1) لغة: جاء مفهوم الضرورة الشعرية على النحو التالي:

عرَّفها الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت 170هـ) في معجم العين:" أن الضرورة: اسم لمصدر الاضطرار، تقول حملتني الضرورة على كذا وكذا، وقد اضطر فلان إلى كذا وكذا".[1]

أي أنّ الضرورة من الاضطرار الشديد، أو هي ما يلجأ إليه الشخص عند الضيق، فتحمله الضرورة للخروج عن القاعدة، واضطر إليه أي؛ أحوجه وألجأه، وهذا يعني حاجة الشاعر إلى التقيد بالوزن والقافية، هي السبب الذي جعله يخرج عن ما هو مألوف لغوي.

وقد ذكر ابن منظور في لسان العرب(ت 711هـ):" أن رجلا ذو ضرورة أي ذو حاجة، وقد اضطر إلى الشيء أي ألجئ إليه، وبناؤه فجعلت التاء طاء لأن التاء لم يحسن لفظها مع الضاء، مصدقًا لقوله تعالى: {فَمَنْ اُضْطُرَ غَيْرَ بَاغ وَلَا عَاد}".[2](البقرة 173).

[1] الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، تح: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، مادة(ضرر)، د ط، د ت، 7/7

[2] ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، مادة (ضرر)، ط1، 4/ 482

أي فمن ألجئ إلى أكل الميتة وما حرم وضيق عليه الأمر بالجوع وأصله من الضرر وهو الضيق، والمعنى الذي تدور حوله هو معنى اللجوء إلى الشيء الذي لا مفر منه، أي ارتكاب ما لا يمكننا تجنبه.

2) اصطلاحًا:وقد تعددت مفاهيم الضرورة الشعرية نذكر منها:

الضرورة الشعرية هي: " ما وقع في الشعر مخالفًا للقياس مما لم يقع له نظير في النثر، سواء أكان مندوحة أم لا، أو ما وقع في النثر للتناسب أو السجع على خلاف ذلك."[1]

ويمكن القول إنها مخالفة لقواعد معيارية وضعها النحويون وخالفها الشعراء، وخرجوا بها الأصل امتثالًا لمتطلبات الشعر من وزن وقافية وموسيقى.

أو هي تلك التعديلات و التغيرات اللفظية غالبًا التي يضطر الشاعر إلى إجرائها حفاظًا على الوزن الشعري، وقد أجازوا ذلك للشاعر ولم يجيزوه الناثر، وذلك لمنزلة الشعر عندهم إذ إن الشاعر يتقيد بالوزن و القافية يضطرانه إلى التلاعب في الألفاظ من أجلهما، في حين أن الناثر لا يوجد ما يبرر لجوءه للضرورة من خلال هذا يتبين لنا أن

الضرورة الشعرية هي تلك الألفاظ التي يلجأ إليها الشاعر ليضفي عليها بعض التغيرات كإشباع حركة الروي في آخر بيت، وحذف الحركة من حرف من حروف الكلمة وغيرها.[2]

[1] محمود شكري الألوسي، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، شرح: محمد بهجة الأثري، المطبعة السلفية، القاهرة،1341 هـ ،ص6

[2] ينظر: صابر ربحي راشد أبو سنينة، الضرورة الشعرية(مقال)، شبكة الفصيح لعلوم اللغة العربية، قسم اللغة العربية، 2006

فتلك الرخص هي سمات خاصة باللغة الشعرية؛ لأن الشعر موضوع ألفت فيه الضرائر، وله قيود منها: الوزن، والقافية، واختيار الألفاظ ذات الرنين الموسيقي ليعطي جمالية الصورة الشعرية، فالشاعر ليس ملزمًا أن يلجأ إلى مثل هذا إلا وقت الحاجة أو هي " الخروج عن القاعدة النحوية والصرفية في الشعر خاصة، لإقامة الوزن وتسوية القافية."[1]

فهي جوازات أعطيت للشعراء دون الناثرين في مخالفة قواعد اللغة و أصولها المألوفة وذلك بهدف استقامة الوزن وجمال الصورة الشعرية.

[1] محمد حماسة عبد اللطيف، لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية، دار الشروق، ط1، 1996، ص90

ثانياً: أنواع الضرورة الشعرية

جاءت الضرورة الشعرية على ثلاثة أوجه وهي: الزيادة و النقصان، التقديم والتأخير والإبدال، وهذا حسب تقسيم ابن عصفور في كتابه "ضرائر الشعر":

أ) ضرائر الزيادة:

والزيادة تشمل زيادة في الحركة، أو الحرف، أو الكلمة، أو الجملة.

1.زيادة الحركة: والمقصود بزيادة الحركة هي تحريك ما أصله ساكن، نحو: قول رؤبة (ت154 هـ):

وقائم الأعماق خاوي المخترق مشتبه الأعلام لماع الخَفَق[1]

وأصلها(خَفْقُ) على رنة (فَعْلُ)، وقد حركها الشاعر تناسبًا مع حركة الخاء اضطرارًا فأصبحت(الخَفَقَ).[2]

ونظير هذا في ضرائر الشعر كثير، منها قول طرفة بن العبد:

أيها الفتيان في مجلسنا جردوا ورادو وشُقُرَ [3]

فالأصل فيها(شُقْرًا)، بتسكين القاف وتنوين الراء على رنة(فُعْلًا)، وقد اقتضت الضرورة

[1] ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1955، 323/2

[2] ابن عصفور الإشبيلي، ضرائر الشعر، تح: سيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط1، 1980، ص13

[3] السابق، 234/2

أن يضم القاف لمناسبتها الحرف الذي قبله(ش)، وكذا وقوفه على حركة الراء وحذفه تنوين الفتح.[1]

ويعد هذا الضرب من الضرائر أقل أنواع الزيادة، لأنه يعنى بالحركات التي تعرف بأنها أبعاض الحروف.

2. **زيادة الحرف**: أمّا ما تعلق بزيادة الحرف، فقد تجلى في خرق قواعد النحو، وتجاوز نواميس سنن كلام العرب في نثرها وعوائد كلامها، فالمعروف والمألوف أن ما كان من صيغ منتهى الجموع، فإن العرب لا تعامله معاملة المتمكن، وإنّما تمنعه من الصرف إلا أن الشاعر قد يصرفه اضطرارا، بزيادة نون ساكنة لفظا لا خطا وهي التنوين.

قال النابغة الذبياني في رائيته:

فلتأتيك قصائدُ ولتدفعن جيشا إليك قوادم الأوكار[2]

في بيت النابغة الأول، نرى أن(قصائدُ) التي وزنها (فعائلُ)، الأصل فيها أن تكون ممنوعة من الصرف، والمراد من ذلك هنا، أنه لا يجوز أن يلحقها التنوين؛ لعلة أن الكلمة جاءت من باب ما يعرف في علم الصرف بصيغة منتهى الجموع، إلّا أنّ الشاعر صرفها. [3]

والدافع من صرف الممنوع من الصرف عند النابغة الذبياني، هو حسه العروضي الذي جعله يتجاوز القاعدة النحوية، التي يعرفها بالسليقة تماشيًا مع الوزن، والزيادة هنا ليست زيادة خطية، فهي لا تعتري بنية الكلمة في رسمها، وإنما هي زيادة صوتية، فالتنوين زيادة نون ساكنة لفظًا لا خطًا.

[1] ابن عصفور الأشبيلي، ضرائر الشعر، ص 19

[2] ابن جني، الخصائص، 347/2

[3] السابق، ص 22

3. **زيادة الكلمة**:وأما زيادة الكلمة فمنها الجمع بين العوض والمعوض منه، نحو قوله:

وما عليك أن تقولي كلما سبحت أو هللت يا اللهم ما

فأدخل حرف النداء على اللهم، ولا يجوز ذلك في الكلام، لأن الميم المشددة عوض منه، والجمع بين العوض والمعوض منه لا يجوز إلا في الضرورة. [1]

ب) ضرائر النقصان:

1. **نقص الحركة**: وعلى النقيض ممّا سبق ذكره، قد تأتي الضرائر أيضًا بالنقص وذلك بنقص الحركة، نحو قول الأصمعي(ت216هـ):

على محالات عكسن عكسًا إذا تداها طلابًا غَلْسَا[2]

البداية بأقل النقص، وهو نقص الحركة،فقد سكَّن الشاعر اللام وأصلها مفتوحة(غَلَسَا).

وقد تأتي نقص الحركة على عدة أوجه أخرى مثل: حذف علامتي الإعراب الضمة والكسرة من الحرف الصحيح.

2. **نقص الحرف**: و النقص قد يلحق الحرف أيضًا، ومثاله وصل ما أصله القطع، كقول أبو الأسود الدؤلي (ت 69 هـ):

يابا المغيرة ربَّ أمر معضل فرجته بالمكر مني والدها [3]

[1] ابن عصفور الأشبيلي، ضرائر الشعر، ص 56

[2] ابن جني، الخصائص، 338/2

[3] ابن عصفور الأشبيلي، ضرائر الشعر، ص 98

نلاحظ أنه حذف الهمزة من المنادى، في قوله: (يابا)، إذ أصلها (يا أبا) وإنما غرض النقص هنا اتباع الوزن وكذا التخفيف.

ونظير ذلك قول حاتم الطائي(ت46 ق هـ):

أبوهم أبي والأمهات امهاتنا فأنعم ومتعني بقيس بن جحدر[1]

حذف الطائي من أمهاتنا الثانية الهمزة، فقال: امهاتنا لغرض التخفيف، ولأن الوزن ألزمه ذلك.

3.**نقص الكلمة**:فمنه إضمار حرف الخفض وإبقاء عمله من غير أن يعوض منه شيء، نحو قول:

لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب عني ولا أنت دياني فتخزوني[2]

يريد منه: لله ابن عمك.

ج) ضرائر التقديم والتأخير:

من ضرورات الشعر المتعلقة بالنحو التقديم والتأخير، وهو منحصر في تقديم حركة أو حرف، ومن أمثلة ذلك:

1.تقديم الحركة:في قول الجوهري(ت393هـ):

ما زال شيبان شديدًا هبصهحتَّى أتاه قرنه فَوَقَصْهُ[3]

بفتح القاف وضم الصاد وتسكين الهاء، فقد نقل حركة الهاء إلى الصاد وها يندرج في تقديم الحركات وهو أقل أنواع التقديم وأصغره.

---

[1] نفسه، ص98

[2] نفسه، ص144

[3] الجوهري، الصحاح،تح:أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط2،1979، ص106

وقول الشاعر:

فإنّي قد سئمت بدار قومي أمورًا كنت في لخم أخَافَهْ[1]

يريد:أَخَافُهَا، فحذف الألف ونقل حركة الهاء إلى الفاء.

2. تقديم الحرف:أمَّا تقديم الحرف، نحو قول الشاعر:

هم أوردوك الموت حتَّى لقيته وجاشت إليك النفس بين التراقي[2]

إنَّما المراد هنا: التراقي، جمع ترقوة وليس ترائق، والذي حمله على ذلك القافية، واتباع الأبيات التي قبلها.

د) ضرورات البدل:

والمقصود من البدل أن يشمل على إبدال حركة من حركة، أو حرف من حرف، أو كلمة من كلمة، أو حكم من حكم.

1.إبدال حركة من حركة:فيتجلى في قول حميد بن ثور(ت70هـ):

على أحوذيينَ استقلت عيشة فما هي إلا لمحة فتغيب [3]

أبدل نون(أحوذيين) المكسورة المثناة، نونًا مفتوحة وهذا يوقع اللبس، ولا ريب حيث يوهم السامع أنه جمع مذكر سالم.

2. إبدال حرف من حرف: إبدال الهمزة من الألف، نحو قول شبيب بن ربيع:

---

[1]ابن عصفور الأشبيلي، ضرائر الشعر، ص187

[2] نفسه، ص189

[3] ابن عصفر الأشبيلي، ضرائر الشعر، ص 217

لأدأها كرها وأصبح بيته لديه من الأغوال نوح مسلَّبُ[1]

يريد: لأداها، فأبدل الألف همزة لما كانت قريبة منها في المخرج، ليتوصل بذلك إلى التحريك الذي اضطره الوزن إليه، وحركها بالفتح لأن الهمزة بدل الألف منقلبة من حرف مفتوح.

3. إبدال كلمة من كلمة:أمَّا إبدال كلمة مكان كلمة، فمفاده أن تضع كلمة موضع كلمة، وقد يتجلى هذا أكثر في حروف الجر، نحو قول القُحَيْف العقيلي:

إذا رضيت عليَّ بنو قشير لَعَمْر الله أعجبنب رضاها [2]

وضع كلمة(عليَّ) موضع (عنّي)، فانتقل من المجاورة إلى الاستعلاء.

4. إبدال الحكم من الحكم:فمنه قلب الإعراب أو غيره من الأحكام لأن اللفظ إذا قلب حكمه، أعطى بدله حكم غيره، نحو قول خداش بن زهير:

وتركب خيل لا هوادة بيننا وتشقى الرماح بالضياطرة الحمر[3]

يريد: وتشقى الضياطرة الحمر بالرماح، فجعل إعراب (الرماح) للضياطرة، وإعراب الضياطرة للرماح.

---

[1] نفسه، ص216

[2] ابن جني، الخصائص، ص311/2

[3] ابن عصفور الأشبيلي، ضرائر الشعر،ص266

ثالثًا: التمييز بين المصطلحات: الضرورة والاطراد و الشذوذ

يمكن التمييز بين مصطلح الضرورة ومصطلحي الاطراد والشذوذ، فدراسة كل من المطرد والشاذ له علاقة وطيدة بالضرورة الشعرية، ولذا كان يجب الإلمام بشيء عنهما ليظهر الفرق بينهما وبين الضرورة.

أ. **تعريف المطرد**:عند الأصوليين ما تتابع من الكلام العربي الذي يحتج به وفقا للأحكام النحوية والصرفية، يقول ابن جني:" فجعل أهل العرب ما استمر من كلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطردًا، وجعلوا ما فارق عليه بقية بابه وانفرد في ذلك إلى غيره شاذًا، حاملا لهذين الموضعين على أحكام غيرها."[1]

ب.تعريف الشاذ: وهو ما خالف القياس، قال البغدادي(ت1093هـ):" والشاذ هو الذي على خلاف القياس، وإن كان كثيرًا."[2]

ولما كان الضرورة خروجًا عن القاعدة ، التي تنطبق على الشعر وللشعر مستوى خاص لا يتمتع به على النثر، لأنه محكوم بالوزن أو القافية، وما يقتضيه الشعر من تركيب خاص، هذا أثر على النحاة في جعل الضرورة رخصة أو شذوذًا.

ويمكن بعد هذا أن يخلص موقف النحاة من علاقة الضرورة بالشذوذ، بأن بعضهم يجعل الضرورة أعم من الشذوذ، وبعضهم يجعلون الشاذَّ أعم من الضرورة ويخلط البعض الآخر بينهما، بحيث لا يمكن أن تمييز أحدهما عن الآخر، ويفصل آخرون بينهما بحيث تكون الضرورة خاصة للشعر، والشاذ خاصًا بالنثر، على أن الضرورة نفسها منها الشاذ ومنها المطرد.

---

[1] ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، مصر، دط، دت، 147/1

[2] جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998، ص120

والمستفاد من هذا كله أن النحاة يخلطون بين هذه المصطلحات، بحيث لا تصبح هذه المصطلحات دقيقة في مدلولها على ما تطلق عليه.

أمَّا السيوطي في الهمع لا يفرق بين النادر والشاذ والضرورة، فكلها تعني عنده الضرورة الشعرية، إذ يقول:" وكل ما وصفناه في هذا الكتاب فيما تقدم أو فيما يأتي و الندور أو الشذوذ أو المنع اختيارًا أو المنع في السعة، فهو من ضرائر الشعر"، فمفهوم الضرورة عنده، أعم من الشاذ وغيره ".[1]

وهناك من يجعل الشاذَّ أعمَّ من الضرورة كابن جني، فالعلاقة بين الشاذّ والضرورة عنده هي العموم والخصوص، بحيث يجتمعان في بيت في ضرورة شعرية ويفترقان في كلام خرج مخرج الشذوذ في غير الشعر، وهو لا يخرج الضرورة عن كونها شذوذًا.[2]

[1] السيوطي، همع الهموامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد العال سالم مكرم، دار الكتب العلمية، الكويت، دط، 1980، 158/2

[2] ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، لغة الشعر، ص 144

الفصل الثاني

آراء النحاة القدامى في الضرورة الشعرية

أطلق كثير من النحاة والنقاد العرب القدماء مصطلح (الضرورة الشعرية)، على عديد من الظواهر اللغوية المختلفة، التي يعثر عليها مبعثرة في أبواب النحو والصرف، وموزعة في كتب النقد الأدبي القديم، وقد ظل مصطلح الضرورة الشعرية غير واضح المعالم، إذ المرجح أن الحديث عن الضرائر نشأ عند الحضرمي من النحاة، ثم أخذ ينمو إلى أن توضحت أصول الضرائر،عند الخليل بن أحمد الفراهيدي وتلميذه سيبويه، اللذين أرسيا مفهومًا للضرورة كان له حضور لافت في ما جاء بعدهما، وهو ما يدفعنا إلى تتبع أبرز أقوال المتناولين لمفهوم الضرورة الشعرية في تراثنا اللغوي.

وقد اختلفت آراء النحاة وتباينت حول الضرورة الشعرية، فمنهم من يقول بها، ومنهم من لا يعترف بالضرورة، ومنهم من هو بين هذا وذاك، وسنحاول أن نرصد ما ذكره نحاتنا القدامى.

أولا: مفهوم الضرورة عند الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت175هـ):

لقد أدرك الخليل بن أحمد الفراهيدي خصوصية اللغة الشعرية، وتميزها عن لغة النثر، لأن بناء الكلام في النثر يكون أكثر خضوعًا للقواعد سواء أكان ذلك في ترتيب الكلمات، فلقد بيَّن الخليل الركائز التي اتكأ عليها في تحديد معنى الضرورة، وجعل ما يجوز في الشعر والاضطرار في مستوى واحد من مستويات التقعيد الشعري.

فقد روي عنه أنَّه قال:" والشعراء أمراء الكلام، يصرفونَّه أنَّى شاءوا، ويجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم من إطلاق المعنى وتقييده، ومن تصريف اللفظ وتقعيده، ومدّ المقصور، وقصر الممدود، والجمع بين لغاته، والتفريق بين صفاته، واستخراج ما كلت الألسنة عن وصفه ونعته، والأذهان عن فهمه وإيضاحه، فيقربون البعيد، ويبعدون القريب، ويحتج بهم لا يحتج عليهم."[1]

إنَّ قول الخليل يؤكد على أشياء كثيرة أهمها:

[1] أبو إسحاق القيرواني، زهر الآداب وثمر الألباب، شرح: علي محمد البخاري، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط1، 1953، 944/2

1. إن للشعراء أساليب خاصة يتجهون إليها بإرادتهم (أنَّى شاءوا)، جريًا وراء المعنى، وليس لمواجهة عجز في مقدرتهم اللغوية.

2. أنَّ قول الخليل ينم عن نظرة متقدمة لطبيعة الشعر، وما يتطلبه من لغة خاصة تمتاز بسمات وخصائص معينة.

3. كما أن نعته للشعراء بأمراء الكلام، ينطوي على الشعور بالإعجاب والتقدير، وهذا يرده إلى المعرفة العميقة التي يمتلكها الشعراء بأسرار الكلام.

4. أنَّ هذه الأساليب ليست خطأ، لأنَّهم يستخرجون ما كلت الألسنة عن وصفه، ونعته.

5. هذه الأساليب تبقى محصورة في دائرة اللغة لا تخرج عنها، فلو كانت هذه الأساليب خارجة عن إطار اللغة لا يحتج بها، بل يحتج عليهم.[1]

6. أنَّ هذه الأساليب قد تأتي موافقة للهجة ما في خصوصيتها، والجمع بين لغاته، وهذا يعني أن ثمة لهجات لم تدخل في دائرة التقعيد العام للغة.

يقول الحسن حازم القرطاجني، في كتابه (منهاج البلغاء وسراج الأدباء):" فلأجل ما أشار إليه، رحمه الله، من بعد غايات الشعراء، وامتداد آمادهم في معرفة الكلام، واتساع مجالهم [...] فلذلك يجب تأويل كلامهم على الصحة، والتوقف عن تخطئتهم، فيما ليس يلوح له وجه، وليس ينبغي أن يعترض عليهم في أقاويلهم، إلا من تزاحم رتبته في حسن التأليف [...] وإنَّما يعرفه العلماء بكل ما هو مقصود فيه من جهة اللفظ أو المعنى، وهؤلاء هم الأرباب الذين لا معرج لأرباب البصائر، إدراك حقائق الكلام إلاَّ على ما أصّلُوه".[2]

---

[1] ينظر: سامي عوض، مفهوم الضرورة الشعرية عند أهم علماء العربية، مجلة دراسات في اللغة العربية، فصيلة محكمة، العدد6،2011،ص40

[2] أبو الحسن حازم القرطاجني، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تح: محمد الأديب بن الخوجة، دار العرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط2، 1981، ص122

لقد كان الخليل أكثر فهمًا لحقيقة الضرورة الشعرية ممن عاصره، ومن الكثيرين الذين جاءوا بعده، بما تهيأ له من إلمام بالنظام اللغوي العام في العربية، وحس موسيقي ساعده على وصف أوزان الشعر، وقوافيه، وما يعرض له من زحافات وعلل، بل إن لقاء المعرفتين اللغوية والعروضية في ذهنه، هو الذي أذهبه أن الشعراء أمراء الكلام.[1]

وهذا يؤكد أن الضرورة لدى الخليل ومن سار على نهجه، ما وقع في الشعر سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا، وأنَّ الشاعر لم يرتكبها مكرهًا عليها، أو مضطرًا إليها، وأنَّ للشعراء أساليب خاصة يتجهون بإرادتهم إليها.

[1] ينظر: سامي عوض، مفهوم الضرورة عند أهم علماء العربية، ص41

ثانيًا: مفهوم الضرورة عند سيبويه (ت180هـ):

لم يشغل العلماء كتاب في النحو كما شغلهم كتاب سيبويه(ت180هـ)، قديمًا وحديثًا، فأقبلوا عليه مفتونين به، يوضحون غرائبه، ويحلون مشاكله، ويدرسون مسائله، ويشرحون شواهده.

وعلى الرغم من اهتمام العلماء بشواهد الكتاب، خاصة الشعرية وشرحها وتصنيفها، وبيان منهج سيبويه في معالجة قضايا الصرف والنحو، لم تأخذ الضرورة الشعرية حظها في الكتاب، ولم تنل نصيبها الكافي من الدراسة، واضطربت آراء النحاة في تحديد مفهوم الضرورة الشعرية لدى سيبويه.

فلم يقتص سيبويه، تعريف الضرورة في باب واحد، بل أشار لها في العديد من الأبواب، منها:

(باب ما يحتمل من الشعر)، وهذا باب ذكر فيه سيبويه ما يجوز في الشعر، ولا يجوز في الكلام، وافتتح سيبويه كتابه بمبدأ عام، وهو قوله:" اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام".[1]

ذكر عديدًا من الأشياء التي تجوز في الشعر، وكثير منها يتعلق بالكلمة المفردة، ولم يشر إلى أنَّ شيئًا من هذا ضرورة، وهذا دليل على أنَّ الضرورة عنده أن يقع في الشعر ما لا يجوز وقوع نظيره في الكلام المنثور.[2]

ثمَّ أنهَى الباب بقوله:" وليس شيء يضطرون إليه، إلاَّ وهم يحاولون به وجهًا".[3] أي أنَّ ما يرد في الشعر محكوم بقوانين لغوية خاصة تسمح به، وتجيزه في هذا المستوى من مستويات الكلام، وليس شيئًا يلجئهم إليه الوزن وتضطرهم نحوه القافية، بل إنَّها خصائص يجيزها النظام في هذا الضرب المخصوص من الكلام، ولها معنى مراد.

---

[1] سيبويه، الكتاب، تح: محمد عبد السلام هارون، طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر،1988، 29/1

[2] ينظر:سامي عوض، مفهوم الضرورة عند أهم علماء العربية، ص 42

[3] سيبويه، الكتاب، 32/1

يقول سيبويه بعد المبدأ السابق مباشرة:" وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك هاهنا، لأنَّ هذا موضع جُمل."[1] وقد ذكر سيبويه في هذا الموضع من كتابه، عددًا من القوانين اللغوية العامة قبل أن يأخذ في التفصيل، وأشار إلى أن نظام الشعر مختلف عن نظام النثر.

لقد صاغ سيبويه أساس نظرية الضرورة، بقوله أنها شيء يضطرون إليه، إلاَّ وهم يحاولون به وجهًا، ومن هذه الأساس نذكر الآتي:

1. أنَّ الشاعر حين يضطر إلى تركيب ما، يُنيبُ بُنيَة مناب بُنية، مع مراعاة المشابهة في التركيب أو الصيغة، أو المعنى، فممَّا راعى فيه سيبويه المشابهة، قوله في تحليل ظاهرة أفعال الرجاء والمقاربة، يقول:" واعلم أنَّ من العرب مَن يقول: (عسى يفعل)، يشبهها ب(كاد يفعل) ،كقول الشاعر:

عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب ."[2]

2.وقد تكون الضرورة عودة إلى أصل متروك، قال سيبويه:" وقد يبلغون بالمعتل الأصل، فيقولون (رادْدَ) في (رادَّ)، و(ضنْنوا) في (ضنُّوا)ن نحو قولقعنب بن أبي صاحب:

مهلًا أعاذل إنّي قد جربت من خلقي إنّي أجود لأقوام وإن ضنْنُوا "[3]

3. وقد وجَّه سيبويه الضرورة أيضًا، على أنَّها التماس وجه من وجوه العلة، أو القياس ومن ذلك حديث سيبويه عن امتناع الجزم بالشرط بعد الأدوات (إذ، ما، أمَّا)، يقول:" وإنَّما كرهوا الجزاء هاهنا، لأنَّه ليس من مواضعه، ألا ترى أنه لا يحسن قول: (أتذكر إذْ أنْ تأتنا نأتك)، كما لم يجز قول: (إنْ أنْ تأتنا نأتك)، وقد أجاز في الشعر أن تقول: (أتذكر إذْ من يأتنا نأته) ..."[4]

---

[1] نفسه، 33/1

[2] نفسه، 158/1

[3] سيبويه، الكتاب، 29/1

[4] نفسه، 72/1

فالضرورة عند سيبويه قائمة على ثلاثة أسس من التوجيه: الشبه، العودة غلى الأصل، والتماس وجه من وجوه العلة، وحين نتأمل مفهوم ما يحتمله الشعر عند سيبويه، نجده جزءًا من بناء النحو، يلامس كل ما يتعلق بالبناء تركيبًا، ودلالة، يمتد من التصرف بكلمة بحذف جزء منها، فلقد أدرك سيبويه أن للشعر لغة خاصة به، يقع فيها الذي لا يقع في الكلام العادي.[1]

غير أنَّنا نستطيع أن نتبين من النصوص الواردة في الكتاب، أن الضرورة ما جاء في الشعر ولم يجيء في النثر، اضطر الشاعر إلى ذلك أم لم يضطر.

[1] ينظر: سامي العوض، مفهوم الضرورة عند أهم علماء العربية، ص45

ثالثًا: مفهوم الضرورة عند المبرَّد (ت286هـ) :

ميَّز نوعين من الضرائر أجاز أحدهما، و وصف الآخر بالقبح، ونهى عنه، وهما ممَّا اصطلح عليهما بالضرورات الحسنة، والضرورات القبيحة: النوع الأول يرتكبه الشاعر، فيرُدُّ الأشياء إلى أصولها، كصرف الممنوع من الصرف، لأنَّه يرُدُّ الأسماء إلى أصولها، أمَّا النوع الثاني، فيخرج الأشياء عن أصولها، يقول المبرَّد:" اعلم أنَّ الشاعر إذا اضطر إلى صرف مالا ينصرف، جاز له ذلك لأنَّه إنَّما يرُد الأسماء إلى أصولها، ونوع يرتكبه الشاعر، فيخرج الأشياء عن أصولها، وهو قبيح، ومتجه بقربه من اللحن[...]وإذا اضطر إلى ترك صرف ما ينصرف لم يجز له ذلك، ولأنَّ الضرورة لا تجوّز اللحن." [1]

رابعًا: مفهوم الضرورة عند ابن السراج (ت316هـ) :

يعتبر من أئمة النحو في القرن الرابع هجري، وهو أول من تعرض في حديثه عن ظاهرة القياس، فقد صرح بذلك في قوله:" ضرورة الشاعر أن يضطره الوزن إلى حذف، أو زيادة أو تقديم، أو تأخير موضعه، وإبدال حرف أو تغيير إعراب عن وجهه عن التأويل، أو تأنيث مذكر على التأويل، وليس للشاعر أن يحذف ما اتفق له، ولا أن يزيد ما شاء، بل لذلك أصول يعمل عليها، فمنها ما يحسن أن يستعمل ويقاس عليه، ومنها ما جاء شاذ، ولكن الشاعر إذا فعل ذلك فلابد أن يكون قد ضارع شيئًا بشيء، ولكن التشبيه مختلف فمنه قريب ومنه بعيد."[2]

تقتصر الضرورة عند بن السراج، أنها ما يضطر إليه الشاعر لمناسبة الوزن و القافية فيلجأ إلى الحذف أو الزيادة أو التقديم أو تأخير موضع الكلمة أو إبدال حرف بآخر، ولكن ابن السراج يشترط أن تكون هذه الزيادات وفق أصول يعمل عليها فلا يحذف ما اتفق عليه ولا يزيد ما شاء، فيستعمل ما يحسن و يقاس عليه.

---

[1] أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق، لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، ط2، 3،1994/353

[2] أبو بكر محمد بن السراج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ط3،1996، 43/3

خامسا: مفهوم الضرورة عند أبو سعيد السيرافي (ت 368هـ):

هو من أشهر من تكلم عن الضرورة، وضع فيها كتابا سماه (ضرورة الشعر)، ضمنه رأيه فيها وذكر أنواعها، فيذكر أن الضرورة هي ما يُسْتَجَازُ في الشعر ولا يُسْتَجَازه في غيره من الكلام، فيقول:" اعلم أن الشعر لما كان كلاما موزونا، تكون الزيادة فيه والنقص منه، يخرجه عن صحة الوزن، حتى يحيله عن طريق الشعر المقصود مع صحة معناه، أُستجيز فيه لتقويم وزنه من زيادة ونقصان وغير ذلك ما لا يستجاز في الكلام مثله".[1]

الضرورة عند السيرافي، تتعلق بالشعر فقط، فهي عنده تجوز في الشعر ولا تجوز في النثر، فهي تستعمل عنده لإقامة الوزن، ولكن ما يستجاز له حدود، على الشاعر ألا يتجاوزها، وإلا لم يعد الشعر شعرا، ولا الضرورة ضرورة.

ثم يعيد القول:" وليس في شيء من ذلك رفع منصوب، ولا نصب مخفوض، ولا لفظ يكون المتكلم فيه لاحنًا، ومتى وجد هذا في شعر كان ساقطًا، ولم يدخل في ضرورة الشعر."[2]

وبهذا يكون السيرافي يضيق مفهوم الضرورة، ويرسم له حدودا، ولا يتوسع فيه، ولكنه لا يلبث حتى يغير موقفه، وذلك بإدخاله كلما خالف الإعراب والمعنى، في الضرورة.

سادسًا: مفهوم الضرورة عند أبو هلال العسكري (ت 395 هـ) :

أمَّا أبوهلال العسكري، فلا يرى أي سبب يسوغ للشاعر استخدام الضرورة في شعره، فهو يعدها أمرا قبيحا ينبغي الابتعاد عنه، فالشاعر الحق عنده هو من يبتعد عنها، لأنَّ في ذلك دليلا على امتلاكه ناصية اللغة، و قدرته على صياغة أفكاره، يقول :" يجب أن نجتنب ارتكاب الضرورات، وإن جاءت رخصة من أهل العربية، فإنها قبيحة تشين الكلام، و تذهب بمائه، و إنما

---

[1] أبو سعيد السيرافي، ضرورة الشعر، تح: رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية، بيروت،دط، 1985، ص34

[2] أبو سعيد السيرافي، ضرورة الشعر، ص 34

استعملها القدماء في أشعارهم لعدم علمهم بقباحتها، ولأنّ بعضهم صاحب بداية، وللبداية مزلّة، وما كان أيضًا تنقد عليهم أشعارهم ولو قد نقدت، و يهرج منها المعيب، كما تنقد على شعراء هذه الأزمنة، ويبهرج من كلامهم ما فيه أدنى عيب ليتجنبوها."[1]

يرى أبو هلال العسكري أن الضرورة مسألة معيبة وشاذة، فالضرورة عنده مخالفة، والمخالفة قبيحة، ولو وقف عليها الشاعر لجانبها فهو يسمي الأشياء بأسمائها، ويكره الخطأ في كل شيء، ويهجنه، ويدعو للابتعاد عنه.

سابعًا: مفهوم الضرورة عند ابن عصفور الأشبيلي (ت 669 هـ) :

خصَّص للحديث عن الضرورة الشعرية كتابًا أطلق عليه (ضرائر الشعر)، وفيه تعرف رأيه بوضوح تام لا لبس فيه، فهو يقول:" اعلم أنَّ الشعر لما كان كلامًا موزونًا يخرجه الزيادة فيه والنقص منه، عن صحة الوزن، ويحيله عن طريق الشعر، أجازت العرب فيه ما لا يجوز في الكلام، اضطروا إلى ذلك أم لم يضطروا إليه، لأنه موضع ألفت فيه الضرائر." [2]

ومعنى كلامه أن للشاعر رخصة مخالفة قواعد اللغة سواء أكان مضطرًا أم لم يضطر إلى ذلك، فهو يرى جواز خروج الشاعر عما عرفته العرب من أحكام، ولو لم يضطر إلى ذلك، حتَّى إن كان في استطاعته تفادي الخروج عن تلك الأحكام، وحجته هي أنَّ الشعر ذاته يبيح له ذلك هذا.

ثمَّ استدل على صحة كلامه، بقول الشاعر:

كم بجود مقرف نال العلا وكريم بُخله قد وضعه

[1] أبو هلال العسكري، الصناعتين، تح: مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1989، ص148

[2] ابن عصفور الأشبيلي، ضرائر الشعر، ص13

قال موضحًا:" ألا ترى أنه فصل بين (كم) وما أضيفت إليه بالمجرور، والفصل بينهما من قبيل ما يختص بجوازه الشعر، مع أنَّه لم يضطر إلى ذلك، إذ يزول عن الفصل بينهما برفع (مقرفُ) أو نصبه." [1]

ثامنًا: مفهوم الضرورة عند ابن فارس (ت 395 هـ) :

إذا برز من خلال استعراض مواقف النحاة السابقين، ربطهم الضرورة الشعرية باستقامة الوزن و القافية، وإقرارهم أهمية الإرادة الشعرية في الخروج عن معيارية اللغة الشعرية، فإن موقف ابن فارس يباين مواقفهم، حيث لا يكاد يقر بوجود الضرورة الشعرية، فهو يرى مخالفة الشاعر للأحكام التقعيدية للغة العربية، يدخله في دائرة الخطأ و اللحن.

يقول مصرحا برأيه:" ولا معنى لقول من يقول: أنَّ للشاعر أنْ يأتي بما لا يجوز [...]، وما جعل الله الشعراء معصومين، يوقون الخطأ والغلط، فما صح من شعرهم فمقبول، وما أبته العربية وأصولها فمردود."[2]

فموقفه يباين موقف جهود النحاة، ويستند إلى احتمالين لا ثالث لهما:

- إمَّا موافقة اللغة الشعرية لأصول العربية، فتُنفى بذلك الضرورة.
- إمَّا مخالفتها أحكام اللغة، فتوسم باللحن والغلط.[3]

وحسب ابن فارس فلا شيء يجيز للشاعر مخالفة القاعدة اللغوية، حتَّى إن اضطرته إقامة الوزن إلى ذلك، إذ يقول في هذا الصدد:" فإن قالوا: (إن الشاعر يضطر إلى ذلك، لأنَّه يريد إقامة شعره، ولو أنَّه لم يفعل ذلك لم يستقم شعره)، قيل لهم: (ومن اضطره أن يقول شعرًا، لا

---

[1] نفسه،ص 13

[2] ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تح: أحمد حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997، ص213

[3] ينظر:رضوان جنيدي، مصطلح الضرورة الشعرية بين الدرس النحوي والنقدي(مقال)، المركز الجامعي تمنراست، الجزائر،(دس ع)، ص03

يستقيم إلاَّ بأعمال الخطأ؟) ونحن لم نر ولم نسمع بشاعر اضطره سلطان، أو ذو سلطة، بسوط أو بسيف إلى أن يقول في شعره ما لا يجوز، وما تجيزونه أنتم في كلام غيره." [1]

فهو يخالف صراحة قول الجمهور في الضرورة الشعرية، سواء ألجيء الشاعر إليها بالوزن والقافية، أم بإرادته الشعرية.

تاسعًا: مفهوم الضرورة عند ابن مالك (ت672 هـ) :

لا يبتعد مفهوم الضرورة عند ابن مالك عن مفهومها لسيبويه باعتباره إمام النحاة المتقدم، والضرورة عنده، ما لا مندوحة للشاعر عنه بحيث لا يمكن الإتيان بعبارة أخرى، لكنه يقوم بتضييق مفهومها وتقييدها بانسداد كل الطرق أمام الشاعر لتفادي المخالفة النحوية واللغوية، بحيث لا يجد مناصًا للوقوع فيها.

وقد ذكر البيت الآتي لتوضيح رأيه:

ما أنت بالحَكَم التُرَضَى حُكُومَته ولا الأصيل ولا ذي الرأي الجَدَل[2]

والشاهد في البيت (الترضى حكومته)، حيث أتى بصلة (ال)، جملة فعلها مضارع، وهذا غير مخصوص بالضرورة، لتمكن القائل من قول (المرضي حكومته)، وإن لم يفعل ذلك مع استطاعته، ففي ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار.

حيث قال:" وعندي أن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة، لتمكن القائل من أن يقول ما أنت بالحكم المرضى حكومته ... وأيضًا فمقتضى النظر، وصل الألف واللام إذ هما من الموصولات الاسمية، بما توصل به أخواتها من الجمل الاسمية والفعلية والظروف، فحملوها ذلك حملًا على

[1] ابن فارس، ذم الخطأ في الشعر، تح: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1980، ص21

[2] الدرر اللوامع على شواهد همع الهوامع، الشنقيطي، مطبعة كردستان،(د ط ت)، 1/ 157

المعرفة لأنَّها مثلها في اللفظ، وجعلوا صلتها ما هو جملة في المعنى ومفرد في اللفظ، صالح لدخول المعرفة عليه، وهو اسم الفاعل وشبهه من الصفات." [1]

ويبدو أن هذا الرأي تعرَّض لنقد شديد من قبل المتأخرين، يقول أبو حيان في ذلك:" لم يفهم ابن مالك معنى قول النحويين في ضرورة الشعر، فقال في غير موضع ليس هذا البيت بضرورة، لأنَّ قائله متمكن من أن يقول كذا، ففهم أن الضرورة في اصطلاحهم هي الإلجاء إلى الشيء، فقال أنهم لا يلجؤون إلى ذلك، إذ يمكن أن يقولوا كذا، فعلى زعمه لا توجد ضرورة أصلًا، لأنَّه ما من ضرورة إلا ويمكن إزالتها ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب."[2]

فلقد سار ابن مالك في فهمه للضرورة الشعرية على مذهب سيبويه سيرًا أشبه بوقع الحافر على الحافر، وقابله نقد واعتراض أكثر من سيبويه نفسه، وعلى الرغم من أن سيبويه سبق إلى هذا الاتجاه في فهم الضرورة، فإنَّه نُسب إلى ابن مالك واشتهر به، حتَّى أن من اعترضوا على هذا المذهب وجهوا نقدهم إلى ابن مالك وحده، ولم يتعرضوا لسيبويه.

عاشرًا: مفهوم الضرورة عند ابن جني (ت 392 هـ) والجمهور:

إن الضرورة الشعرية عند الخليل بن أحمد الفراهيدي ومن سار على نهجه، هي أمر سار إليه الشاعر بإرادته ليبلغ بالتعبير مستوى آخر من مستويات الاستعمال الواقعة في اللغة، يرى ابن جني أن العرب يرتكبون الضرورة مع قدرتهم على تركها، مما يدل على قوتهم وتمكنهم، ويبعد عنهم العجز والضعف مستدلًا على ذلك بإجازتهم الوجه الأضعف، فيما تنوعت احتمالاته. يقول :" فمتى رأيت الشاعر، قد ارتكب مثل هذه الضرورات على قبحها، وانخراق الأصول بها، فاعلم أنَّ ذلك على ما جشمه منه، وإن دلَّ على وجه من جوره وتعسفه، فإنَّه من وجه آخر مؤذن بصياله

[1] ابن مالك، شرح التسهيل، تح: عبد الرحمان السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة، ط1، 1990، 202/1

[2] جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 244/1

وتخطمه، وليس بقاطع دليل على ضعف لغته، ولا قصوره عن اختياره، الوجه الناطق بفصاحته، بل مثله في ذلك عندي مثل مجري الجموح بلا لجام..." [1]

ويربط بين لجوء الشاعر إلى الضرورة و الحاجة إلى استقامة الوزن والقافية، وهي حاجة اختيارية، فالشاعر عنده في ارتكاب الضرورات فارس يقتحم ساحات القتال.

يرى ابن جني رأي الخليل، هو أن الضرورة ما وقعت في الشعر، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا، ففي نصوصه يبين أن الشاعر لم يرتكب الضرورة مكرهًا عليها، أو مضطرًا إليها،

ولكنه لا يلبث بعد هذا أي يذكر أن وضوح المعنى في ذهن الشاعر يجعله حين يرتكب الضرورة غير مدرك لها، أو غير واع بها، فكأنه لأنسه بعلم غرضه، وسفور مراده لم يرتكب صعبًا، إلا أنه قد استرسل واثقًا وبنى الأمر على أن ليس ملتبسًا.ثم يقول:" فاعرف بما ذكرناه حال ما يرد في معناه، أن الشاعر إذا أورد منه شيئًا، فكأنَّه لأنسه بعلم غرضه، وسفور مراده، لم يرتكب صعبًا[...] إلَّا أنَّه هو استرسل واثقًا، وبنى الأمر على أنه ليس ملتبسًا." [2]

لقد قدَّم ابن جني تفسيرين لارتكاب الضرورة:

أولهما: يجعل الشاعر فيه غير واع بما يفعل.

وثانيهما: أن الضرورة دليل على قوة طبع الشاعر و شهامة نفسه، قد تستغرقه التجربة وتتضح في ذهنه، فيسوغها في شكل واضح مقتنعًا بأن ليس فيه لبس، فنظرة ابن جني للضرورة هي أنها دلالة على قوة وتمكن، وليس علامة عجز وضعف.[3]

[1] ابن جني، الخصائص، 2/ 392

[2] ابن جني، الخصائص، 2/ 393

[3] ينظر:سامي عوض، مفهوم الضرورة الشعرية عند علماء العربية، ص49

الخلاصة :

مما سبق تبين أن للنحاة رأيين متباينين في المعنى الاصطلاحي للضرورة، يقوم أحدهما على توسيع مجاله فهو يشمل كل ما يقع في الشعر، بغض النظر عما إذا كان للشاعر عنه مندوحة ومخرج، أو لم يكنوقد تبنى هذا الرأي جمهور النحاة، وحجتهم أن للشعر وضعًا خاصًا يختلف عن النثر، ليس من حيث الوزن والقافية فحسب، بل أيضا من حيث ما في الشعر من مشاعر و أحاسيس وصور و أخيلة أي؛ بهدف استقامة الوزن والقافية، واختيار الألفاظ، ذات الرنين الموسيقي والجمال الفني. [1]

ويمكن القول أن للشعر لغته الخاصة، ومنطقه، ولا يحق أن نحكم فيها مقاييس اللغة التقليدية، ولا المنطق المجرد وإنَّما يحتاج الأمر إلى الذوق، ومقاييس الفن وعلم الجمال.

ومعظم النحاة غلَّبوا الشاعرية على اللغة، فنظروا إليها إلى ما يطلبه الشعر من وزن وقافية، وألفاظ معبرة عن شعور الشاعر ورؤيته للموضوع، أكثر من نظرتهم إلى معايير اللغة والنحو وضوابطها، فحكموا بأن كل ما وقع فيه الشاعر من مخالفات للأحكام، إنَّما هو من قبيل الضرورة، فجوزوه له ورخصوا له فيه، وهذا هو الرأي الأول.

وأمَّا الرأي الآخر، فيضيق مجال الضرورة، بحيث لا يقع الشاعر فيها إلا إذا عدم كل وسيلة، فإذا ما كان بإمكانه الفرار منها لم يجز له إتيانها، وإذا ما وقع فيها لم يسلك عمله بالضرورة.

وكان في مقدمة القائلين بهذا الرأي ابن مالك، ورأينا ما عرضه من أمثلة لما قيل إنَّه ضرورة ، لإمكانية اختيار ألفاظ أخرى، وابن مالك ومن رأى رأيه غلَّبوا اللغة على الشاعرية، فأحكموا تطبيق المعنى اللغوي على المعنى الاصطلاحي، بردّ الاضطرار إلى أصله وهو الضرر.

[1] ينظر: إبراهيم حسن، سيبويه والضرورة الشعرية، مطبعة حسان، القاهرة، ط1، 1983، ص 03

محصول الحديث أنَّنا أمام خيارين لا ثالث لهما: إمَّا فهم الجمهور الإطلاق، إمَّا فهم الأقلية التقييد، فإذا ما اخترنا قول الأقلية كان المصطلح منطبقًا تمامًا على مدلوله؛ لأنَّه موافق لمعناه اللغوي، ولمعناه الشرعي.

أمَّا إذا اخترنا قول الجمهور وهو المرجح، لأنَّه يناسب معاني الشعر وألفاظه وأغراضه، فعلينا أن نتخلى عن هذا المصطلح بهذا اللفظ، لأن اللفظ والمعنى متضادان، إذ لا يتأثر أن يسمَّى الشيء (ضرورة) ومدلوله مطلق غير مقيد، (فيطلق على الضرورة الشعرية) ب (الرخصة الشعرية)، وهو يعني كون المتكلم يقرض الشعر، فيكفي أن يكون شاعرًا،ليرخص له في المخالفات اللغوية والنحوية، ما لا يرخص لغيره.[1]

[1] ينظر:عبد الحميد عثمان زرموح، مصطلح الضرورة الشعرية، مجلة كلية الآداب، العدد الثالث، جامعة مستراتة، ليبيا، (دت)، ص152

الفصل الثالث

آراء الباحثين المحدثين في الضرورة الشعرية

تناول بعض الدارسين المحدثين قضية الضرورة الشعرية، فمنهم من وردت في مباحث دراساتهم اللغوية و النقدية ورودًا جزئيًا، في مبحث أو مطلب فرعي، ومنهم من أفرد لها دراسة شاملة، ونذكر منهم الباحث (إبراهيم أنيس) الذي خصّها بمبحث في كتابه "موسيقى الشعر" وكتاب "من أسرار اللغة العربية"، وكتاب" فصول في فقه اللغة" (لرمضان عبد التواب)، الذي ذكرها في فصله الثاني موسومة ب" ضرورة الشعر و الخطأ في اللغة."

والفريق الأخر الذي خصّ لها دراسة شاملة، نذكر صاحب كتاب "لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية" (حماسة عبد اللطيف) و (إبراهيم محمد) في كتابه (" الضرورة الشعرية دراسة أسلوبية") وغيرها من المؤلفات المعاصرة التي أخذت الضرورة الشعرية موضوعًا لمباحثهم، ودراستهم سنأتي على ذكرها آنفًا.

أولاً: رأي رمضان عبد التواب في الضرورة الشعرية

لقد جعل الدكتور رمضان عبد التواب بعض الضرائر ما يختص بها الشعر، ودعا إلى إحصائها وجعل بعضها الآخر من الأخطاء اللغوية، يقول:" إن الضرورة الشعرية في نظرنا، ليست في كثير من الأحيان إلَّا أخطاء غير شعورية في اللغة، وخروجًا عن النظام المألوف في العربية شعرها ونثرها."[1]

ويخلص الدكتور رمضان عبد التواب في نهاية الفصل الذي أفرده للضرورة بعنوان: (ضرورة الشعر و الخطأ في اللغة العربية)، إلى التأكيد أنه لا صحة لما يتردد على ألسنة القوم، من أن الضرورة رخصة للشاعر يرتكبها متى أراد، لأن معنى الكلام أن الشاعر يباح له عن عمد مخالفة المألوف من القواعد وهو ما يتعارض مع ما وصل إلينا من أخبار الشعراء في القديم.

[1] رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3، 1987، ص143

من هذا يؤكد رمضان عبد التواب أن الضرورة الشعرية ما هي إلا أخطاء في اللغة و خروج عن نظام العربية و أصولها، وبدليل لما وصلت إلينا آلاف الشواهد الشعرية، وبالتالي لا ينبغي إعطاء الشاعر هذه الرخصة ليرتكبها متى أراد.[1]

ثانيًا: رأي إبراهيم أنيس في الضرورة الشعرية

خصَّ إبراهيم أنيس مبحثًا في كتابه (موسيقى الشعر)، عرض فيه موقفه صريحًا لا لُبس فيه، أقر أن العروضيين و إن تناولوا الضرورات الشعرية في كتبهم فهي في حقيقتها، لا تمت للدرس العروضي من خلال موسيقاه و أوزانه بصلة، بقوله:" فليس الضرورات الشعرية إلا رخصًا منحت للشعراء حين ينظُمون، فأُبيح لهم الخروج عن بعض قواعد اللغة، لا قواعد الوزن و القافية."[2]

يُخرج إبراهيم أنيس مفهوم الضرورة من معناها اللغوي وهو الاضطرار،و يحيلها إلى أنها رخص منحت للشعراء دون غيرهم، فسُمح لهم بالخروج عن القواعد اللغوية دون المساس بقواعد الوزن والقافية.

وفي كتابه (من أسرار اللغة) يبرز إبراهيم أنيس تميز اللغة الشعرية عن اللغة النثرية، وتمتع الشاعر بحرية تجاوز معيارية اللغة، والتحرر من قيودها، و التحليق عاليًا في سماء الإبداع، ويعيب على اللغويين القدامى خلطهم بين الشعر و النثر في تقعيد القواعد، مما نتج عنه اضطراب في بعض أحكامهم، و كثيرًا ما خانتهم الشواهد الشعرية و خالفت أحكامهم، يقول:"...إذ أن هذا الشعر الذي اعتمدوا عليه لم يسعفهم إلَّا في بعض الأحيان، فقد أمدهم بظواهر و أساليب وقفوا منها مذهولين حائرين، فحكموا على بعضها بما سمّوه (الضرورة الشعرية)، وحكموا على بعضها الأخر بالشذوذ، ووجوب

[1] رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة، ص 143

[2] إبراهيم أنيس، موسيقى الشعر، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، مصر، ط2، 1952، ص298

الوقوف عند سماعه."[1] ، ودعا إلى تجنب الاستشهاد بالنصوص الشعرية في استنباط قواعد اللغة، وضبط أحكامهما.

ويتجلى رأيه الرافض لحديثهم، قوله:" عن تلك الضرورة الشعرية التي أُعدها وصمة وصموا بها الشعر العربي عن حسن نية منهم، ولست أعرف أمة من الأمم تصف شعرها بمثل هذا الوصف، أو تصمه بمثل هذه الوصمة، وما أغناهم عن مثل هذا لو بحثوا الشعر وحدهم، وخصوه ببعض الأحكام التي يجب أن تترك للشعراء وحدهم، يتخذون منها ما يشاؤون."[2]

تؤكد على تميزهم و تفردهم، وتطبع أشعارهم بسمات أسلوبية خاصة، تعبر عن إرادتهم الشعرية، وتختلف عن سمات النثر وأحكامه، لتفادي الوقوع في الخطأ والغلط للشاعر واجتناب اللبس، ليتصرف بأريحية في شعره فتزول تلك الوصمة عن لغة الشعر.

ثالثًا: رأي حماسة عبد اللطيف في الضرورة الشعرية:

ومن الدارسين المحدثين الذين أفردوا دراسة شاملة لموضوع (الضرورة الشعرية)، حماسة عبد اللطيف صاحب كتاب (لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية)، فقد أشار في بحثه إلى اختلاف النحاة القدامى في مفهوم الضرورة الشعرية، والذي نتج عنه نتائج أضرت بالدرس اللغوي، إذ يقول:" ما يراه هذا ضرورة لا يقاس عليه، لا يجده الآخر كذلك، فيبيح الأخذ به، و النسج على منواله شعرًا ونثرًا، ويعمل فيه التأويل والتخريج، ويلتوي عنق النص اللغوي في أيديهم، فيختنق دون تفسير صحيح."[3] وينجر عن عدم صحة التفسير اللغوي، إهمال النص الشعري، وإرهاقه بالتخريج المجانب للصواب.

---

[1] إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة مصر، ط6، 1978، ص342

[2] نفسه، ص 343

[3] حماسة عبد اللطيف، لغة الشعردراسة في الضرورة الشعرية، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط1،1996،ص05

وقد حدَّدَ حماسة عبد اللطيف هدفه من الدراسة، المتمثل في النهوض بعملية تفسير الضرورة الشعرية، انطلاقا من النص اللغوي الحاوي للظاهرة، وصولاً إلى نفي وصمة الضرورة التي وسمته في الدرس اللغوي والنقدي زمنًا طويلاً، وبدأ بالأسس التي أنتجت الظاهرة في الدرس التراثي، معالجًا أنواعها بربطها بتعدد اللهجات وتعدد الروايات، ليصل إلى دراستها على ضوء لغة الشعر، والتي أثبت فيها قوله:" أن الشعر لغة انفعالية، لا تخضع لتحديد الصارم لقواعد تتسم بالاطراد والاستمرار، وأن الظواهر التي تشيع في الشعر لا يمكن أن تسمى خطأ."[1] لأن الحكم عليها بالخطأ مخالف للعرف اللغوي مادام يسوغ استعمالها.

ويرى حماسة عبد اللطيف أن السبب يؤدي إلى نتيجته المنطقية، فإذا كان للشعر في كل لغة سمات ينفرد بها تميزه عن النثر، فهذا يدفع إلى القول بوجود ما يسمى لغة الشعر، يقول:" والنتيجة التي نخلص إليها من هذا كله أن الشعر لغة انفعالية، يلجأ فيها الشاعر تحت تأثير الانفعال إلى ألفاظ وتراكيب يعتقد أنَّها أدل على المعنى من غيرها، وما دامت لغة الشعر انفعالية، فليس من الممكن وضع قواعد صارمة لها تتسم بالاطراد والاستمرار."[2]

ويقر بعد استفاضة في بحثه، أنَّ أبرز نتيجة خلص إليها هي قوله:" أن مصطلح الضرورة الشعرية لا يمثل واقعًا لغويًا حقيقيًا "[3]، أنتجه اضطرار النحاة إليه، يدفعهم في ذلك منهجهم المتقصي لجمع اللغة وتقعيدها، واقترح في آخر البحث أن يدرس الشعر دراسة منفصلة عن النثر،لانفراد لشعر بنظام خاص، لا يصح فرضه على النثر.

[1] نفسه، ص 407

[2] حماسة عبد اللطيف، لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية، ص378

[3] نفسه، ص405

رابعًا: رأي إبراهيم محمد في الضرورة الشعرية :

وهو صاحب كتاب (الضرورة الشعرية دراسة أسلوبية)، نقف عند اقتراح إبراهيم محمد الدراسة بديلًا للبحث في الضرورة الشعرية، باعتبارها ظاهرة لغوية متمثلا ذلك في الدراسة الأسلوبية التي تنطلق من المعالم اللغوية الأساسية في العمل الأدبي، ومواطن الخروج على المستوى العام الذي عليه الاستعمال العادي للغة في العمل الأدبي.

ويؤكد اختياره لهذا المنهج البحثي لعجز البحث النحوي عن اكتشاف أسرار ظاهرة الضرورة الشعرية، بعدّها خروجًا عن النحو ولا يُعَبر عن عجز الشاعر، وقصور لغته، وافتقاره إلى الإبداع، خاصة حين ارتبطت بالميزان الشعري، يقول:" إنَّما هي مظهر من مظاهر الإرادة الشعرية، يتجلى فيها روح الأديب وفرديته، بل هي سبيل إلى فهم العمل الأدبي بأسره."[1] بالتركيز على جماليات هذا الخروج على الاستعمال المألوف للغة، ومحاولة البحث عن غاياته الفنية، لا الخروج عن اللغة في حد ذاتها.

وقد قام إبراهيم محمد بدراسة تحليلية قصرها على بعض الظواهر اللغوية، في بعض التعبيرات القرآنية التي برز فيها الخروج على المستوى المألوف للغة، وهو ما يفتح المجال أمامنا لدراسة النص الشعري أسلوبيًا، منطلقين من عدّ الضرورة انزياحًا إيقاعيًا صوتيًا في اللغة، وتصرفًا يحقق فيها الجمال الفني، بالاقتصار على المقاربة الأسلوبية الصوتية للتحليل، بتوظيف وسائلها المحفزة على

التعمق في فهم دلالات التركيب، و إدراك جوانب من نفس المبدع، وأسلوب تأثره وتأثيره من خلال توظيف الدراسات الأسلوبية، لقدرتها على أن تمد النقد الأدبي بمقاييس موضوعية جديدة مستفيدة من المعطيات اللسانية المعاصرة المميزة للظواهر الأدبية، ليتعاضد المضمون الفني بالمضمون الفكري.[2]

[1] إبراهيم محمد، الضرورة الشعرية دراسة أسلوبية، دار الأندلس، بيروت، لبنان، ط3، 1983، ص09

[2] ينظر: رضوان جنيدي،م صطلح الضرورة الشعرية بين الدرس النحوي والنقدي، ص13

خامسًا: رأي كمال بشر في الضرورة الشعرية:

كان الدكتور كمال بشر واضحًا في بيان رأيه، فيما يسمى(الضرورة الشعرية)، إن كان لم يعرض له قصدًا ولم يوضح وجهة نظره، يقول:" إن الضرورة الشعرية، ليست من باب الخطأكما يظن بعض الناس، وإنَّما هي تجيء على وفاق قاعدة جزئية تختلف مع القاعدة التي سموها قاعدة عامة، أو تجيء على وفاق مستوى لغوي معين، وهذا كله صحيح في بابه، ويعتد به في بابه كذلك، وهذا يعنى بالضرورة أن له أصلًا واقعيًا في الحال أو في الماضي."[1]

وقول كمال بشر إن دلَّ على شيء، فإنَّما يدل على أن الضرورة الشعرية في رأيه ليست من باب الخطأ، كما يرى البعض إنَّما تأتي عنده على ثلاثة أشكال هي:

- امتثال الشاعر (الكلمة، التركيب) للقاعدة الجزئية التي تختلف عن القاعدة العامة.
- تأتي وفق لهجة من لهجات اللغة. – تأتي وفق مستوى معين.[2]

سادسًا: رأي تمام حسان في الضرورة الشعرية:

لم يعرض تمام حسان صراحة للضرورة الشعرية، وإنَّما عرض لنقد المنهج الذي ينتج عن اتباعه أمثال هذه الظاهرة، وقد أخذ على النحاة القدامى أنَّهم درسوا مجموعة من اللهجات في نحو واحد، ومن هنا جاءت شدة الاضطرار إلى التقسيم لشاذّ ومطرد.[3]

وعندما ذكر تمام حسان هذا المصطلح الضرورة، لم يتناوله على أنَّه مصطلح خاص بمستوى معين، ولا يعد خطأ ولكنه " صواب في موضعه وإن لم يسمح به في الاستعمال العام." [4] وهو يرمي من

---

[1] كمال بشر، دراسات في علم اللغة، دار المعارف، مصر، د ط، 1929،1/ 115

[2] نفسه، ص 115

[3] ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية، ص 304

[4] تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، الأنجلو مصرية، مصر،دط، 1955، ص22

ذلك إلى وجوب الفصل بين المستويات، لأن في رأيه أن التراكيب الشعرية لا تتفق مع تراكيب اللغة العادية بسبب الضرورة وحرية الرتبة وغيرها.

سابعًا: رأي أحمد مختار عمر في الضرورة الشعرية:

أحمد مختار عمر من الباحثين الذين نظروا للضرورة على أنَّها عذر يعلق عليه كل بيت، لا يتفق مع قواعدهم، فيقول عن مذهب الجمهور في الضرورة، يقول:" وكأنّي بأصحاب المذهب الأول قد وسعوا في مدلول الضرورة، وأطلقوها دون قيد، لتكون سيفًا مصلتًا، وسلاحه يشهرونه في كل بيت يخالف قواعدهم، ويعجزون عن تخريجه، فيجدون المخلص في هذا الوصف السهل يلقونه دون نظر أو تفكير."[1]

ومن الواضح أنّ أحمد مختار عمر، يتفق في جعل الحكم بالضرورة مهربًا للنحاة، من تفسير الظواهر اللغوية تفسيرًا سليمًا، إن كان يقصر كلامه على رأي الجمهور فحسب، ومدلول قوله أنَّه يقبل فهم ابن مالك للضرورة وما يترتب عليه من القول بوجود ضرورة في اللغة.

[1] أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط4، دت، ص27

الخلاصة:

لم يتعرض لدراسة هذا الموضوع كثير من الدارسين المحدثين، وبعض من تعرض له منهم لم يقصد إليه قصدًا، وإنما جاء رأيه فيه عرضًا، فهناك من الدارسين المحدثيين من عرض الضرورة الشعرية بمفهوم القدماء، فذكر تعريفاتهم لها، وتقسيمهم لأنواعها، واكتفى بغرض نماذج لكل نوع منها بقصد التعريف بها دون علاج لها، أو إبداع رأي فيها، وهناك من الدارسين المحدثيين أولئك الذين يضيفون للقديم رأيًا جديدًا يكشف منهجه أو يصحح مساره، أو يدعو لإعادة النظر فيه.

فقد كان مفهوم "الضرورة الشعرية" مضطربًا لدى نحاتنا القدماء، وانتقل هذا الاختلاف والاضطراب إلى الدارسين المحدثيين، وقد عاد هذا الاختلاف بنتائج غير حميدة على دراسة اللغة، فما يراه هذا ضرورة لا يقاس عليه، لا يجده الآخر كذلك، فيبيح الأخذ به، والنسج على منواله شعرًا ونثرًا، ويعمل فيه التأويل والتخريج، ويلتوي عنق النص اللغويفي أيديهم، فيختنق دون تفسير صحيح، وعدم التفسير اللغوي الصحيح إهمال النص، والتفسير الملتوي إهمال له.[1]

وحاول الدارسون المحدثون النهوض بمهمة تفسير ما سماه النحاة "ضرورة شعرية "، تفسيرًا لغويًا يرتبط بواقع النص اللغوي التي توجد فيه هذه الظاهرة، ويراعي ظروفه الخاصة، ويحاول أن ينبغي عن الشعر (وصمة) الضرورة التي لصقت به زمنًا طويلاً.[2]

وقد اتخذ الدارسون المحدثون مجموعة من المبادئ اللغوية أساسًا في معالجة كثير من القضايا والظواهر في الدرس اللغوي، ومن أهم هذه المبادئ اللغوية:

1. أن الباحث اللغوي عليه أن يلاحظ ويسجل ويصف، دون أن يفرض نتائج ما توصل إليه، أو ينصبه معيارًا للتصويب و التخطئة.

[1] ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية، ص 05

[2] ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية، ص06

2. أن اللغة ظاهرة حية متطورة تنتقل من حال إلى حال، ولذلك عالجت بعض أنواع الضرورة على أنها بقايا تاريخية لمراحل سابقة، ورأيت أن بعض ما قال عنه النحاة ضرورة، قد يعد أصولًا تاريخية للهجات معاصرة.

3. أن هناك فروقًا بين كل مستوى لغوي و آخر، ولذلك يجب الفصل بين هذه المستويات المختلفة، حتى في اللهجة الواحدة، و أهمها الفصل بين الشعر و النثر

4. أن المتكلم باللغة هو مصدر القواعد اللغوية، و أساسها الأول، وهو أهم عنصر في الدرس اللغوي، وله دور لا ينكر في تطوير اللغة، لأنه في سبيل مطابقة لبيئته اللغوية قد يخطئ في الصوغ القياسي.[1]

5. ويرتجل أو يبتكر في اللغة، وكل هذا مقبول منه بشرط أن تقبله الجماعة اللغوية، ويشيع بينهما هذا الاستعمال الجديد.

6. أن الغاية التي تهدف إليها الدراسات اللغوية، على اختلاف مستوياتها هي "المعنى"، ومن أجل ذلك تنتظم الجملة مجموعة من القرائن تتضافر معًا حتى لا يلتبس المعنى، فإذا اتضح المعنى، و آمن اللبس، واقتضت شروط التركيب أن يترخص في إحدى القرائن التي لا يؤدي الترخيص فيها إلى غموض في المعنى، فإن النظام اللغوي لا يأبى ذلك ولا يمنعه.[2]

---

[1] نفسه، ص 07

[2] ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية، ص07

الخاتمـــــــة

اقتضت ضرورة البحث العلمية أن يتوج كل بحث بنتائج، وممَّا توصلنا إليه في بحثنا:

- أنَّ علمائنا منذ القديم، حاولوا أن يكشفوا خصائص الجملة في الشعر، وبينوا الفرق بينهما، وبين خصائص الجملة النثرية.
- أنَّ لغة الشعر تخضع لضوابط يلتزم بها الشاعر دون غيره، وأهم هذه الضوابط الوزن و القافية اللَّذان يقيدان الشاعر.
- أُستمد المفهوم الاصطلاحي للضرورة الشعرية من مفهومها اللغوي، الذي دلَّ على الإلجاء و الضيق، لكنَّه تعداه إلى غير الإلجاء، أي الاختيار على رأي بعض النحاة.
- اختلف النحاة في ضبط مفهوم الضرورة الشعرية، فتباينت الآراء بينهم، لكن الراجح عند الجمهور أن الضرورة ما يُخالف فيه الشاعر مألوف النظام اللغوي، سواء أكان له عنه مندوحة أم لا.
- قسَّم ابن عصفور الضرائر أنواعًا فحصرها رغم كثرتها في أربعة أضرب: الزيادة، النقص، التأخير، البدل.
- اختلفت نظرة النحاة القدامى و الباحثين المحدثين للضرورة الشعرية، فكانت نظرة القدامى لها على أنَّها ظاهرة مألوفة في الشعر لا في النثر، ومنُح الشاعر الرخصة في التعبير بعد إدراكهم أن الشعر له لغة خاصة، تختلف عن لغة الكلام العادي.

- أنَّ للشعراء أساليب خاصة يتجهون إليها بإرادتهم لابتداع وسائل خاصة في التعبير، وهذا يعني أن شعرية اللغة تقتضي خروجها على العرف النثري المعتاد من أجل تحقيق قيم جمالية لا يستطيع النثر تحقيقها من وجهة نظر بعض النحاة.
- لقد أباح بعض العلماء ضرائر معينة كقصر الممدود، ومد المقصور وتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث...، إلاَّ أنهم يرون أن الشاعر كلما كان بعيدًا عن احتياجه هذه الضرائر دلَّ على قوته، وسمو لغته وفصاحته.
- ليست الضرائر على درجة واحدة من الحسن عند النحاة و اللغويين، فبعضهم جنَّب المجاملة و المصانعة، وكره الخطأ في كل شيء، وهجنَّه ودعا إلى الابتعاد عنه.
- أمَّا الباحثين المحدثين، فكانت نظرتهم أن حرية الشاعر لا تتجاوز حدود الإطار العام الذي وضعه سيبويه.
- الضرورة الشعرية ما هي إلا خطأ نحوي يجب أن نتفاداه، وهذا ما ذهب إليه الدكتور رمضان عبد التواب.
- الضرورة الشعرية عبارة عن لهجة من لهجات القبائل، وهذا واضح في رأي الدكتور كمال بشر.
- الضرورة الشعرية حسب أحمد مختار عمر هي التماس بعض التأويلات و التخريجات.
- إلحاح الشاعر على بعض الزحافات و العلل ليخلص إلى استقامة الوزن اهتمامه بالتركيب والأعراب بل على المعنى فهو يعبر كما يشاء.

فهرس المصادر والمراجع

1. إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، مصر، ط6،1978.

2. إبراهيم أنيس، موسيقى الشعر، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، مصر، ط2،1952.

3. إبراهيم محمد، الضرورة الشعرية دراسة أسلوبية، دار الأندلس، بيروت، لبنان، ط3، 1983.

4. أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط4، (د ت).

5. الأشبيلي (ابن عصفور)، ضرائر الشعر، تح: سيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط1، 1980.

6. الألوسي (محمود شكري) ، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، شرح: محمد بهجت الأثري، المطبعة السلفية، القاهرة،1341هـ.

7. تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، الانجلو مصرية، مصر،(د ط)،1955

8. ابن جني (أبو الفتح عثمان) ، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1955.

9. الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت،ط2، 1979.

10. رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3، 1987.

11. سيبويه، الكتاب، تح: محمد عبد السلام هارون، طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر،1988.

12. ابن السراج (أبو بكر) ، الأصول في النحو، تح: عبد الحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1996.

13. السيرافي (أبو سعيد) ، ضرورة الشعر، تح: رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية، بيروت، (د ط)، 1985.

14. السيوطي (جلال الدين) ، المزهر في علوم اللغة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998

15. السيوطي (جلال الدين) ، الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1،(د ت).

16. الشنقيطي، الدرر اللوامع على شواهد شرح همع الهوامع، مطبعة كردستان، (د ط ت)

17. العسكري (أبو هلال) ،كتاب الصناعتين، تح: مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1989.

18. ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تح: السيد أحمد صقر، طبع مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، مصر، 1977.

19. الفراهيدي (الخليل بن أحمد) ، العين، تح: مهدي المخزومي و إبراهيم السامرائي،(دطت).

20. القرطاجني (أبو الحسن حازم) ، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تح: محمد الحبيب بن الخوجة، دار العرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط2، 1981.

21. القيرواني (أبو إسحاق) ، زهر الآداب وثمر الألباب، شرح: علي محمد البخاري، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط1، 1953.

22. ابن مالك (الطائي الجياني)، شرح التسهيل، تح: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة، ط1، 1990.

23. المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد) ، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، القاهرة، ط2، 1979.

24. محمد حماسة عبد اللطيف، لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط1، 1996.

25. ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، (د ت).

المقالات:

1. رضوان جنيدي، مصطلح الضرورة الشعرية بين الدرس النحوي والنقدي(دراسة أسلوبية صوتية)، مقال، المركز الجامعي تمنراست، الجزائر، (دس)، ص 03

2. سامي عوض، مفهوم الضرورة عند أهم علماء العربية حتى نهاية القرن الرابع هجري، مجلة دراسات في اللغة العربية وآدابها، فصيلة محكمة، العدد السادس، 2011، ص 40-41.

3. صابر ربحي راشد أبو سنينة، الضرورة الشعرية (مقال)، شبكة الفصيح لعلوم اللغة العربية، قسم علوم اللغة العربية، 2006

فهرس المحتويات

شكر وتقدير.

المحتوى **الصفحة**

مقدمة .....(أ- د)

الفصل الأول: الضرورة الشعرية مفهومها وأنواعها .....(5-17)

أولًا: مفهوم الضرورة الشعرية..... 6

أ- لغة 6

ب- اصطلاحًا 7

ثانيًا: أنواع الضرورة الشعرية 9

أ- ضرائر الزيادة 9

ب- ضرائر النقصان 11

ج- ضرائر التقديم والتأخير 13

د- ضرورات البدل 14

ثالثًا: التمييز بين المصطلحات: الضرورة والاطراد والشذوذ 16

الفصل الثاني: آراء النحاة القدامى في الضرورة الشعرية .....(18-35)

أولًا: مفهوم الضرورة عند الخليل بن أحمد الفراهيدي 19

ثانيًا: مفهوم الضرورة عند سيبويه 22

ثالثًا: مفهوم الضرورة عند المبرِّد 25

رابعًا: مفهوم الضرورة عند ابن السرَّاج 25

خامسًا: مفهوم الضرورة عند أبو سعيد السيرافي 26

سادسًا: مفهوم الضرورة عند أبو هلال العسكري 27

سابعًا: مفهوم الضرورة عند ابن عصفور الأشبيلي 28

ثامنًا: مفهوم الضرورة عند ابن فارس 29

تاسعًا: مفهوم الضرورة عند ابن مالك 30

عاشرًا: مفهوم الضرورة عند ابن جني والجمهور 32

الخلاصة 34

الفصل الثالث: آراء الدارسين المحدثين في الضرورة الشعرية .....(36-47)

أولًا: رأي رمضان عبد التواب في الضرورة الشعرية 37

ثانيًا: رأي إبراهيم أنيس في الضرورة الشعرية 38

ثالثًا: رأي محمد حماسة عبد اللطيف في الضرورة الشعرية 40

رابعًا: رأي إبراهيم محمد في الضرورة الشعرية 42

خامسًا: رأي كمال بشر في الضرورة الشعرية 43

سادسًا: رأي تمام حسان في الضرورة الشعرية 44

سابعًا: رأي أحمد مختار عمر في الضرورة الشعرية 44

الخلاصة 45

الخاتمة 49

فهرس المصادر والمراجع 52

فهرس المحتويات 56

ملخص:

لَا جَرَم أنَّ النَحو العَربي عمُود اللُغة وقَوامُها، إذْ يُعَد بُؤرة العُلوم العربية قَاطبة، وقَد رأينا في هَذَا البَحث أنْ نخصه بالحديث عن الضَرائر الشعرية، وعَلاقتها بالنحو، فكثيرًا مَا أعجزَ النحو الشعراءَ، فَدفعهُم إلى خرق قَواعده وتَجَاوز ضوابطه، فمنهُم من وُفق في ذلك وجاز لهُم، ومنهم من اعتَدى علَى النَحو دُون مسوغ، وتَختلف أراءُ النحاة في تَحديد مَاهيَتها انطلاقًا من الدَرس اللُغَوي القَديم، وُصولًا إلى الدَرس اللُغَوي الحَديث، وعَليه فَإنَّنا في هَذا البَحث سَنحَاول إماطة اللثَام عَن العَديد من التساؤلات.

Abstract :

There is no crime that arabic grammar is the pillar and strength of language.

We have seen in this research that we confine to the hadith poetic necessities and their relationship to grammar so poets iften incapable of grammar prompting them to violate its rules bypassing its controls some of them agreed in that and it was permissible for him and some of theme attacked in the manner without justification and the opinions of grammarians differ in determining what it is from the old linguistic lesson down to the modern linguistic lesson and accordingly in this research we will try to uncover many questions.